العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي ودعم وتعزيز الديمقراطية

د.إيهاب عبدالله عباس *

ملخص الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أن الضغوط الدولية التي صاحبت التحولات في النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة فضلاً عن الضغوط الداخلية الناجمة عن الاحتجاجات الشعبية ونخب المعارضة، وجماعات المجتمع المدني . قد أسهمت جميعها في حدوث التحول نحو الديمقراطية، خاصة منذ نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد وعشرين مع موجة التحول نحو الديمقراطية التي سادت الكثير من الدول لاسيما دول العالم الثالث.

وقد قامت هذه الدراسة بتبني إطارٍ تحليلي يقوم على تصنيف الاتجاهات المعاصرة في الديمقراطية في إطار الاهتمام بدراسة عملية التحول الديمقراطي والعوامل التي تؤثر في دعم وتعزيز الديمقراطية، وهي بهذا تندرج في إطار بحوث التصنيف بهدف الوقوف على أهمية عملية التحول الديمقراطي وطبيعة التوجهات المعاصرة.

* أستاذ مساعد ، كلية الإقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال ، جامعة شندي

مقدمة :

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل عملية التحول الديمقراطي ، والعوامل التي تؤثر في دعم وتعزيز الديمقراطية ؛ وهي بهذا تندرج في إطار بحوث التصنيف بهدف الوقوف على أهمية عملية التحول الديمقراطي وطبيعة التوجهات المعاصرة.

وتكمن أهمية الدراسة في أن الديمقراطية أصبحت نظرية عالمية مطروحة في إطار النظم السياسية على اختلافها ، خاصة منذ نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد وعشرين مع موجة التحول نحو الديمقراطية التي سادت الكثير من الدول لاسيما دول العالم الثالث. ونظراً للتعدد الهائل في الكتابات، والاتجاهات، والموضوعات التي تدرج في إطار الديمقراطية المعاصرة . فقد قامت الدراسة بتبني إطارٍ تحليلي يقوم على تصنيف الاتجاهات المعاصرة في الديمقراطية في إطار الاهتمام بدراسة عملية التحول الديمقراطي والعوامل التي تؤثر في دعم وتعزيز الديمقراطية.

وقبل الولوج في موضوع الدراسة . يجدر الإجابة عن تساؤلين رئيسيين: أولهما، يتعلق بطبيعة الديمقراطية. وثانيهما، ماهي أهم مراحل تطور دراستها؟ وسوف تحاول الدراسة الإجابة عن هذين التساؤلين بشكل موجز فيما يلي:

- **طبيعة الديمقراطية:**

في إطار دراسة طبيعة الديمقراطية نظرياً هناك عدد من الملاحظات يجدر الإشارة إليها:

أولاً –إن المقصود من الديمقراطية . نظرياً . هي مجموعة المفاهيم والافتراضات والمبادئ والقضايا العامة المرتبطة ارتباطاً منهجياً ومنطقياً،وتتناول بالتفسير والتحليل ظواهر وحقائق مترابطة ومتصلة بموضوع الديمقراطية (حسن نافعة

وآخرون، 2001،ص31).

ثانياً –الديمقراطية . نظرياً . وا ن كانت بالأساس نظرية قيمية تبحث عما يجب أن يكون عليه الإنسان وتوضح سمات النظام الفاضل . إلا أنها ذات بعد تجريبي تسعي للتفسير والتوضيح والتنبؤ ، وهي موجهة للعالم الواقعي الملموس، وتحاول أن تقدم تفسيراً للسلوك السياسي والعمليات السياسية والمؤسسات السياسية (عبدالغفار رشاد،1993،ص983).

ثالثاً – أي فكر سياسي يؤثر ويتأثر بالاقتصاد، والبناءالاجتماعى، والثقافة، والدين. وعلاقته بهذه العناصر غير محددة ومفتوحة للجدل والنقاش، وهذه الاعتبارات مهمة عند تحليل التطور التاريخي للفكر السياسي، ونموه عبر الزمن، وارتباطه بالقضايا المعاصرة، وفيما يتعلق بالديمقراطية . فإن هذه الاعتبارات المحيطية تصبح ذات أهمية عند إثارة بعض القضايا المتعلقة بطبيعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي لظهور مجتمعات ديمقراطية.

رابعاً – إلي جانب هذه العوامل المجتمعية والثقافية، هناك أيضاً البعد المؤسسي الذي يوضح كيف يتم إعمال الديمقراطية وتحقيقها على مستوى المؤسسات من خلال البرلمانات، والرقابة والتوازن، والسلوك التصويتي، وجماعات المعارضة، وحقوق وواجبات المواطنين، وحرية الخطاب والصحافة، والحماية القانونية لحقوق الأفراد والجماعات (أ.د. شادية فتحي ابراهيم،2004،ص8).

خامساً – الديمقراطية هي نظرية تاريخية اتخذت عبر تطور المجتمعات وتعدد الثقافات . صوراً وتطبيقات متباينة ؛ فقد تطورت من نظرية غربية أوربية إلى نظرية عالمية منذ منتصف القرن العشرين، حتي أصبحت الديمقراطية نموذجاً أمثل للحكومة. وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن العديد من النظريات

الديمقراطية، مثل: نظرية الديمقراطية الليبرالية، والنظرية الديمقراطية الماركسية، والنظرية الديمقراطية الإسلامية(علي الدين هلال،1986،ص151).

ولعل ذلك يتفق مع وجهة نظر "إيان كريب" الذي يرى استحالة وجود نظرية شاملة تستطيع أن تفسر جميع مناحي الحياة،وخصوصاً مكوني البنيةوالعقل(أيان كريب،1999،ص21-37).

وهكذا فإن الديمقراطية جاءت باعتبارها إضافة نهائية لمجتمع السوق الذي تسوده المنافسة، وهناك العديد من العوامل التي تمثل شروطاً للديمقراطية من بينها عدم تركيز السلطة، ووجود مؤسسات وأبنية وسيطة، ودرجة مناسبة من النمو الاقتصادي والاجتماعي، ووجود نظام اتصال قوي وفعال، وتوافر ثقافة سياسية عميقة الصلة بالديمقراطية(علي الدين هلال،1986،ص156-157).

وبالإضافة إلى ذلك فإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعددية السياسية متمثلة في تعدد الأحزاب وا مكانية تداول السلطة بينها، وفي احترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار، وفي المساواة السياسية التي تتمثل في إعطاء صوت واحد لكل مواطن، وفي دولة القانون وأهم عناصرها وجود الدستور والفصل بين السلطات، وخضوع الحكام للقانون، وا قرار الحقوق الفردية للمواطنين، وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على السلطات الحاكمة.

ولابد أن تتم هذه الخصائص وتتحقق في ظل الاعتراف بحقوق الأفراد وحرياتهم، وقدرتهم على التعايش والتسامح مع مختلف القيم التي يؤمن بها كل فرد طالما لا يحول ذلك دون تمتع غيره بحق مقابل.

بالنسبة لمبررات الديمقراطية، فقد اختلفت التيارات التي حاولت تبرير الديمقراطية، بانها تؤدي إلى امتداد المساواة إلى الجميع فهي أفضل أشكال الحكم،

وأنها تؤدي إلى سيطرة الرجل العادي على المسائل السياسية، وهذا هو جوهر الديمقراطية. كما أنها تكفل لكل شخص قدر من السيطرة على الحكومة(إكرام بدرالين،،1990ص210).

وقد تعرضت الديمقراطية لانتقادات مهمة على المستوى النظري والعملي، ولعل أهم هذه الانتقادات تتمثل في أن المجتمع الديمقراطي غير قادر على تحقيق وضمان الحريات والحقوق الفردية التي قام لإقرارها، ويعود ذلك إلى نمط توزيع الموارد الذي لا يحقق تكافؤ الفرص بين الأفراد، وقد أثار هذا الانتقاد الشك حول مفهوم التعددية السياسية، وحول مفهوم حرية الاختيار.

وفي ظل انتقاد الديمقراطية، يرى البعض أنه في ظل عولمة الاتصالات وتلاشي المكان والحدود وتلاشي جهازالدولة،فإن الديمقراطية على وشك الانتهاء(جان ماري،1998،ص14).

وأياً كانت الانتقادات التي وجهها عدد من المفكرين للديمقراطية، إلا أنها تظل أحد أهم النظم الشرعية المقبولة نظراً ؛لأنها تضمن التغيير السلمي في المجتمع، وتحقيق التعاقب المنتظم بين الحكام، وتوسيع دائرة الحقوق بالنسبة للشعوب (ثناء فؤاد،1997،ص37)

كما أن الديمقراطية ليست مجرد صيغة أو مجموعة إجراءات، ولكنها تمثل نظاماً معقداً من القيم والتقاليد، فضلاً عن أنها كائن متطور.

- **تطور دراسة النظرية الديمقراطية:**

لاتوجد نظرية استحوزت على الاهتمام مثل النظرية الديمقراطية، ذلك أن البحث فيها هو بحث في طبيعة الدولة، ومن ثم فإنه يندرج في إطاره عدد من القضايا التي كانت موضع بحث وخلاف في تاريخ الفكر الإنساني، مثل: طبيعة العلاقات

السياسية بين الحاكم والمحكوم، وأساس الطاعة السياسية، والالتزام السياسي، والتوازن بين الحقوق والواجبات وبين السلطة والحرية(علي الدين هلال مرجع سابق، ص156-157).

وبالرغم من اختلاف الأدبيات المتعلقة بالنظرية الديمقراطية في تحديد المراحل التاريخية التي مرت بها دراستها، إلا أنه يمكن القول وفقاً لما أوردته الموسوعة الديمقراطية بأنها قد مرت بثلاث مراحل رئيسة في دراستها، وذلك على النحو التالي: النظرية الديمقراطية الاثينية الكلاسيكية، النظرية الديمقراطية الأنجلوأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، والنظرية الديمقراطية الأوربية في القرن العشرين.

وسوف نتناول في هذه الدراسة العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي،ودعم وتعزيز الديمقراطية

عملية التحول الديمقراطي:

لقد بات موضوع التحول الديمقراطي Democratic Transformation يشغل حيزاً متنامياً لدى مفكري ومنظري الديمقراطية المعاصرة، وذلك منذ عام 1989م وهو ما يسميه الباحثون "عام الحقيقة" عندما أنهار الاتحاد السوفيتي وبرزت موجة من التحول من النظم السلطوية نحو الديمقراطية، وهو ما أسماه "صمويل هنتنجتون" "بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي"وا ٍن كانت هذه الموجة ترجع بجذورها إلي العام 1974م(أ.د. شادية فتحي ابراهيم، 2004،ص28).

ويعرف "صمويل هنتنجتون" موجة الديمقراطية بأنها مجموعة من التحولات من النظم غير الديمراطية إلى النظم الديمقراطية، والتي تحدث خلال فترة زمنية معينة.

ومراجعة الأدبيات النظرية في موضوع موجات التحول الديمقراطي، يشير

إلى أن هناك بعض الاختلاف في تحديد بداية هذه الموجات وانتهائها.وا ِن كان "هنتنجتون" يشير إلى أن موجة التحول الديمقراطي الأولي (1828-1926) بدأت منذ بداية القرن التاسع عشر وانتهت بانتصار (20) دولة ، ثم حدثت موجة عكسية، وانتهت في عام 1942م بانخفاض عدد الدول الديمقراطية إلى 12 دولة، والموجة الثانية(1943-1962) بدأت بعد الحرب العالمية الثانية عندما ازداد عدد الدول الديمقراطية إلى أكثر من (30) دولة، ولكن تبعها انهيار الديمقراطية في عدد من الدول. وبدأت الموجه الثالثة في البرتغال في عام 1974م وانتشرت بسرعة حتى وصلت عدد الدول الديمقراطية إلى أكثر من 60% من مجموع الدول في العالم (أ.د. شادية فتحي ابراهيم، مرجع سابق،ص28).

في هذا الإطار يجب الاشارة إلى أن عملية التحول نحو الديمقراطية تتضمن عدداً من المراحل المتميزة، تبدأ بزوال النظم السلطوية، وظهور ديمقراطيات حديثة، ثم ترسيخ هذه النظم الديمقراطية الحديثة.وا ِن كانت هذه المراحل الثلاث يمكن تقسيمها بشكل نوعي مختلف نسبياً، فيرى بعض الدارسين أن عملية التحول الديمقراطي تمر بثلاث مراحل، هي: مرحلة التحول إلى الليبرالية، ومرحلة التحول إلى الديمقراطية، ومرحلة ترسيخ الديمقراطية.

فيما يتعلق بمرحلة التحول إلى الليبرالية، فهي تشير إلى التأكيد على حقوق الأفراد والجماعات من عسف السلطة السياسية وانتهاكها المحتمل للشرعية داخل النظام السلطوي، فالتحول إلى الليبرالية يتمتع بحرية محكومة، في هذا الإطار فإن الليبرالية هي جزء من الديمقراطية، كما يمكن أن تساهم في دعمها من خلال استيعاب المطالب من أسفل(نجلاء الراعي،1997،ص27-31). أما التحول الديمقراطي فيتجاوز الليبرالية إلى تحقيق اصلاحات سياسية تعكس قدراً أكثر اتساعاً

من محاسبة النخبة، وإقرار المبادئ الاساسية للديمقراطية في إطار مؤسسي ديمقراطي.

وعملية الانتقال الديمقراطي هي عملية معقدة للغاية، تشير إلى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة السياسية، وهي تتأثر في ذلك بعدة مؤثرات، لعل أهمها: مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وطبيعة الثقافة السياسية، ووجود بيئة دولية مناسبة للتحول (أ.د. شادية فتحي ابراهيم، مرجع سابق،ص29).

أما عملية تعزيز الديمقراطية فهي العملية التي بمقتضاها يتم تحويل كل مظاهر وترتيبات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية إلى مؤسسات سياسية معترف بها، منتظمة في أداء دورها ومقبولة من جانب المواطنين الذين يخضعون لها. ومن ثم يمكن القول إنها مرادف للاستقراروالمؤسسية في ظل مشاركة فعّالة من جانب المواطنين (أ.د. شادية فتحي ابراهيم، مرجع سابق،ص30).

إن عملية التحول الديمقراطي تتحقق عبر خمسة مجالات رئيسة تتمثل فيما يلي:

1. مجتمع مدني مستقل يعمل تحت مظلة القانون ودعم الدولة.
2. مجتمع سياسي حر يدير أجهزة الدولة وينظم إطار عمل للمجتمع الاقتصادي.
3. حكم القانون يستند إلى دور تدعمة ثقافة سياسية ملائمة، مما يضفي شرعية على النظام السياسي.
4. أجهزة للدولة تقوم على معايير بيروقراطية تتسم بالرشادة والشرعية، مدعمة من المجتمع المدني، وتحتكر إستخدام القوة ويكون لها سلطة آمرة على المجتمعات الاقتصادية والسياسية.
5. مجتمع اقتصادي يستند إلى سوق مؤسسي مدعوم بإطار تنظيمي وشرعي من

جانب المجتمع السياسي، ومحترم من جانب المجتمع المدني، ويلعب دوراً في انتاج وتوفير فائض يسمح للدولة بتنفيذ وظائفها.

إن دراسة التحول الديمقراطي في حاجة إلى تحول معرفي للوقوف على طبيعة التغير السلوكي لدى الفاعلين السياسيين أنفسهم، وعلى أبعاد عملية التحول الديمقراطي، ولابد من تبني إطار معرفي مستقر يتسم بالرشادة.

إن دراسة التحول الديمقراطي، ترتكز على دراسة حالات التحول الناجحة دون أن تشير إلى حالات عدم التحول أي النظم ذات الحكم السلطوي المستقرة. فغياب التحول الديمقراطي هو نقيض التحول نحو الديمقراطية، ولابد من دراسة النظم السلطوية المستقرة – كوبا مثلاً – ودراسة مخرجاتها، وأثر ذلك في استقرار النظام السياسي أو تغيره.

هناك اقترابان رئيسان يمكن من خلالهما تحليل عملية التحول الديمقراطي:

أولهما: الاقتراب الهيكلي الذي يركز على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسبق عملية التحول، والتي تمثل دافعاً للتحول نحو الديمقراطية، ويرى بعض الدارسين أن هذا الاقتراب غير حتمي، وله طبيعة غير واضحة.

ثانيهما: اقتراب النخبة أو الفاعل والذي يعتمد على الاختيارات الاستراتيجية للنخبة التي تلعب دورها في عملية التحول، ويتضح ذلك بشكل خاص في دول أمريكا اللاتينية حيث لعبت النخب الحرة دوراً مهماً في عملية التحول (أ.د. شادية فتحي ابراهيم، مرجع سابق،ص31).

وفي إطار إلقاء الضوء على عملية التحول الديمقراطي، سوف يتم الاستفادة من هذين الاقترابين من خلال تناول الاتجاهات المعاصرة في دراسة التحول الديمقراطي، وذلك على العوامل المؤثرة في التحول نحو الديمقراطية(العوامل

الداخلية، العوامل الخارجية)، والعوامل المؤثرة في دعم وتعزيز الديمقراطية، وسوف يتم التركيز على العلاقات المدنية العسكرية، النظام الحزبي،و المجتمع المدني.

1- العوامل المؤثرة في التحول نحو الديمقراطية:

تعد عملية التحول عن النظم السلطوية تجاه الديمقراطية، هي أول مرحلة من مراحل عملية التحول الديمقراطي.

فيما يخص أنماط النظم السلطوية (غير الديمقراطية) فهي تتمثل فيما يلي:

- النظم السلطوية التي تتسم بمحدودية التعددية السياسية وغياب الأيدلوجية والتعبئة.
- النظم الشمولية التي تتسم بسيطرة حزب واحد على الحياة السياسية في ظل أيدلوجية موجهة ودرجة عالية من التعبئة.
- نظم ما بعد الشمولية وهي مجموعة نظم تقع ما بين الشمولية والديمقراطية وا ِن كانت تختلف عن السلطوية، إذ تتسم بوجود تعددية اقتصادية واجتماعية محدودة، بينما لا يوجد تعددية سياسية ؛ لأن الحزب الواحد مازال يحتكر السلطة. كما تتسم بوجود درجة من التعبئة، ووجود أيديولوجية مازالت تمثل جزءاً من الحقيقة الاجتماعية.
- نظم سلطانية حيث يختفي حكم القانون، وتنخفض درجة المؤسسية، ويوجد مجتمع مدني، ويتداخل العام والخاص، وتختفي التعددية السياسية (أ.د. شادية فتحي إبراهيم، مرجع سابق ، ص33).

ولا يوجد اتفاق بين الدرسات المعاصرة على عوامل محددة يمكن أن تؤدي للتحول الديمقراطي. ولكن بعض الدراسات الحديثة تشير إلى وجود عوامل داخلية وأخرى خارجية تؤدي إلى التحول الديمقراطي ويمكن تلخيصها في الآتي:

أ- العوامل الداخلية:

تشير الدراسات المعاصرة إلى بعض العوامل الداخلية المؤثرة في عملية التحول نحو الديمقراطية ولعل أهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي:

1- تآكل سيطرة النظم السلطوية:

يكاد يكون هناك اتفاق بين الدراسات المعاصرة على أن أحد أهم الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي، هو تآكل سيطرة النظم السلطوية على الحياة السياسية، وبروز معارضة قوية توجب على النظام أن يتعامل معها، وقد تكون هذه المعارضة أحد عوامل الضغط الرئيسة التي تؤدي لتغيير النظام، وقد يقدم النظام السلطوي على ترك الحياة السياسية بشكل تطوعي، أو بالاتفاق مع قوى المعارضة السياسية وبعض المؤسسات الأخرى، مثل الجيش و الكنيسة التي يمكن أن تلعب دوراً في تاييد المعارضة.

في هذا الإطار يمكن أن تؤدي الانتخابات دوراً مهماً في عملية التحول الديمقراطي، فقد تمثل وسيلة للتخلص من النظام السلطوي، بالإضافة إلى ما سبق فإن الهزيمة في الحرب يمكن أن تلعب دوراً في عملية التحول الديمقراطي، وفي كل الأحوال تلعب الجماهير دوراً مهماً . وقد ترتبط عملية التحول الديمقراطي باستبعاد أو إلقاء القبض على الحكام السلطويين، وبدء عملية التحول لا يعني الوصول إلى تحقيق الديمقراطية، فقد يواجه النظام معارضة وتعويقاً من جانب النظام السلطوي (أ.د. شادية فتحي ابراهيم، مرجع سابق،ص34).

2- الثقافة السياسية:

يختلف دور العامل الثقافي من مرحلة لأخرى في إطار عملية التحول الديمقراطي، ففي بداية عملية التحول الديمقراطي تكون الثقافة أقل أهمية وأكثر

تكيفاً، وعندما يتم بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية تبرز أهمية الثقافة مرة أخرى وتصبح لها أهمية قصوي، وفي مرحلة تعزيز الديمقراطية لابد أن يتعلم المواطنون كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات وكيف يديروها ويعملون داخلها.

درجة النمو الاقتصادي:

لقد جددت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي الاهتمام بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

وبالرغم من عدم وجود ما يؤكد العلاقة السببية المباشرة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فإن بعض الباحثين يفترضون أن النمو الاقتصادي يقود إلى تعبئة اجتماعية تقود بدورها إلى تعبئة سياسية، مما يؤدي إلى تحول النظام إلى الديمقراطية.

وا ِن كان البعض الآخر يشير إلى أنه توجد علاقة وثيقة مباشرة بين التنمية والديمقراطية، بعض النظم السلطوية والشمولية حققت درجة نمو سريع. وبالرغم من ذلك فإن هذه النظم تفتقد وجود مؤسسات من أجل تحقيق الإصلاح، كما أنه لا توجد آليات تغذية استرجاعية حتى تتنبأ بالكوارث.

ب- العوامل الخارجية:

لقد كشفت موجة التحول الديمقراطي عن تأثير وأهمية العوامل الخارجية في هذه العملية؛ وذلك بدرجات مختلفة وا ِن كان الكثير من العوامل الخارجية لا تتضح أهميتها بالنسبة للباحثين ويكاد يقتصر تأثرها في شرق أوروبا، وبالرغم من ذلك فإن الدراسة المقارنة لأدبيات التحول الديمقراطي تشير إلى أنها عملية داخلية، وأن العامل الخارجي يأتي تأثيره لاحقاً على العوامل الداخلية، وهنالك القليل من الدراسات التي تتناول البعد الدولي.

وفي دراسة جيفري بريدهام عن البعد الدولي في عملية التحول الديمقراطي في شرق أوروبا، يشير إلي ما يلي:

- إن البعد الدولي والداخلي يتفاعلان معاً في إحداث عملية التحول الديمقراطي.
- بعد حدوث التحول الديقراطي عادةً ما يحدث إعادة توجية لسياسة الدولة الخارجية حيث تتجه لتقوية وتكثيف علاقاتها الخارجية.
- إن المنظمات الدولية يمكن أن تلعب دوراً في عملية التحول الديمقراطي عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية، وذلك بسبب احتياجات التحول الاقتصادي الذي يصاحب التحول السياسي. لقد أصبحت الديمقراطية قضية دولية، وهنالك العديد من المنظمات والمؤسسات التي تهتم بالديمقراطية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوربي، وحلف الناتو. وأي محاولة من جانب الدول حديثة التحول الديمقراطي لكي تتجاوز الديمقراطية، سوف يحول ذلك بينها وبين الحصول علي المعونات.

2- العوامل المؤثرة في عملية دعم وتعزيز التحول الديمقراطي:

بالرغم من أنه لا توجد مؤشرات معينة لقياس عملية دعم وتعزيز التحول الديمقراطي، إلا أن جون لينز وألفريد ستيبان وضعا ثلاثة مستويات لتقييم هذه العملية وهي(أ.د. شادية فتحي ابراهيم، 2004،ص36):

- على المستوى السلوكي: يتحقق تعزيز الديمقراطية في نظام سياسي ما عندما يمتنع أي فاعل على المستوى الاجتماعي والسياسي والمؤسسي عن القيام بمحاولة خلق نظام غير ديمقراطي أو اللجوء إلى التدخل الأجنبي لتحقيق أهدافه.
- على المستوى الاتجاهي: إن النظام الديمقراطي يتم دعمة وتعزيزه عندما يعتقد الرأى العام أن المؤسسات والاجراءات الديمقراطية القائمة تناسب طريق الحياة في

الجتمع.

- على المستوى الدستوري: يتم دعم النظام الديمقراطي عندما تقبل القوى الحكومية وغير الحكومية حل الصراع وفقاً للقواعد والإجراءات القانونية.

وقد أوردت الدراسات المعاصرة العديد من العقبات والتحديات التي يمكن أن تواجه عملية التحول الديقراطي، وبعض هذه التحديات إجرائي وبعضها موضوعي.

من قبيل المشاكل الاجرائية التي تواجه الديمقراطية الحديثة يشير صمويل هنتنجتون إلى(ماليوش دجيلدا، 2001،ص178):

1. الربط بين العملية الانتخابية والتوجهات العرقية والدينية والقبلية، مما يجعل عملية التحول الديمقراطي تؤدي إلى إثارة وتنمية الانقسامات والصراعات العرقية.
2. التحول الديمقراطي قد يزيد من درجة احتمال انخراط الدولة في حروب داخلية أو خارجية(وسيا مثلاً).
3. التحول الديمقراطي قد يتضمن إزالة القيود عن سلوك الأفراد، وسيادة حالة من عدم التأكد بشأن الاخلاقيات، وقد يؤدي ذلك إلى سيادة أوضاع أو سلوطيات اجتماعية غير مرغوب فيها (الجريمة، المخدرات، التفتت الاسري، التحلل الاجتماعي).
4. إن تركيز السلطة في يد الهيئة التنفيذية القائمة، قد يؤدي إلى اللجو لاستخدام سلطات الطوارئ لحماية الديمقراطية، كما يمكن أن يلجأ القادة السياسيون الذين كسبوا الانتخابات إلى الإطاحة بالنظام الديمقراطي وا ٍحلال آخر بدلاً منه ؛ فيكون مصدر التهديد أن تكسب الانتخابات أحزاب غير ديمقراطية.
5. أن هناك ميلاً لدى الدول المتحولة حديثاً نحو الديمقراطية خلال الموجة الثالثة

بألا تصبح دولاً كاملة الديمقراطية. ففي عام 1995م كان هناك (114) دولة تصنف على أنها ديمقراطية، وإن كان ثلث هذا العدد يدرج في إطار الديمقراطيات الجزئية بسبب تعقيدها للحريات والحقوق الأساسية للإنسان.يشير كل من " جون لينز والفريد ستيبان" إلى أن التحول الديمقراطي الكامل نحو الديمقراطية، يتحقق عندما يتم الاتفاق بشأن الاجراءات التي يحب أن تتبع لإيجاد حكومة منتخبة بالتصويت الشعبي الحر، وهذه الحكومة يكون لديها السلطة لتنمية توجهات سياسية جديدة، في هذا الإطار يتم تطوير أداء السلطات التشريعية والتفيذية والقضائية (أ.د. شادية فتحي ابراهيم، 2004،ص72):.

أما على المستوى الموضوعي، فإن الدراسات المعاصرة تشير إلى أكثر من عاملِ ومتغيرِ يمكن أن يئثر على عملية دعم التحول الديمقراطي. وفي هذا السياق سوف تتم الإشارة إلي ثلاثة عوامل رئيسة هي:

أ- العلاقات المدنية العسكرية:

إن نمط العلاقات المدنية العسكرية يمثل عاملاً مؤثراً في دعم التحول الديمقراطي، فلايمكن تعزيز الديمقراطية دون خضوع العسكريين للمدنيين، وربما يرجع سبب نجاح عملية التحول الديمقراطي في دول جنوب وشرق أوروبا إلى ما ورثته من تقاليد تتعلق بسيطرة المدنيين على العسكريين. كما أن عدم استقرار عملية التحول الديمقراطي بشكل تام في أمريكا الجنوبية أو بعض الدول الآسيوية مثل الفلبين يرجع إلى الدور النشط الذي يمارسه العسكريون في هذه النظم.

والواقع أن سيطرة العسكريين على الحياة السياسية يفرض قيوداً على عملية التحول الديمقراطي، ويمثل مصدراً لتهديدها، وذلك لسببين: أولهما، أن العقلية العسكرية بما تقوم عليه من أسس، مثل: النظام والطاعة والتسلسل الهرمي ومركزية

صنع القرار، تمثل تهديداً للديمقراطية التي تقوم على أسس الحرية والمساواة والتسامح. وثانيهما، أن تعقد نظم الأسلحة والحرب ومايفرضه ذلك من سرية وعدم التعرض للنقاش يقلل من دور الرأي العام ويضعف الديمقراطية.

في هذا الإطار فإن عملية دعم التحول الديمقراطي لا تتحقق إلا في ظل سيطرة مدنية على العسكريين. ويقصد بالسيطرة المدنية تعظيم التدخل المدني وتقليل التدخل العسكري سواءً أكان ذلك في الشئون السياسية أم في مجال الأمن القومي والعسكريوهنالك عوامل متعددة تؤثر في نجاح عملية مديّنة النظام السياسي، ولعل أهم هذه العوامل يتمثل في مدى وجود حدود مؤسسية متماسكة للمؤسسة العسكرية، ومدى وجود مشكلات وأزمات داخلية تؤدي إلى تسهيل تدخل العسكريين. ولكي يتحقق دعم التحول الديمقراطي لابد من قبول كل القوى السياسية بجانب العسكريين للمؤسسات السياسية الأساسية القائمة، والمعايير التي تسود النظام السياسي، وقواعد الممارسة السياسية للنظام الديمقراطي الحديث.

إن سيطرة النظام الديمقراطي على العسكريين يمكن أن تتحقق عبر سلسة من الإجراءات يتمثل أهمها في:

1. أن يكون قرار الحرب والسلام في يد المدنيين، فمثل هذه القرارات تحدد مصير المجتمع، ومن الصعب أن يعمل النظام الديقراطي إذا ما كانت القرارات في يد مؤسسة أخرى غير الحكومة المنتبة.
2. أن المدنيين يجب أن يتدخلوا في القرارات المتعلقة بحجم القوات المسلحة ومواردها وتسليحها، والإجراءات الداخلية للمؤسسة العسكرية.
3. أحد أهم القرارات التي تتخذها النظم المتحولة إلى الديمقراطية حديثاً يتمثل في تعيين وزير دفاع مدني للمؤسسة العسكرية، ووزير الدفاع بدوره سوف يحتاج

لمجموعة من الخبراء من خارج القوات المسلحة للوصول إلي قرارات مستقلة.

4. في هذا الإطار يطرح "روبرت جونسون" فكرة الأمن الديمقراطي ؛ إذ يقوم على أساس أن التحول الديمراطي ومديّنة النظام السياسي يهدف إليى تحقيق الأمن لكل المواطنين ، وكل المواطبين مدعوون للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، ومن بينها سياسات الأمن التي يجب أن تكون متاحة للنقاش العام، كما أن العلاقة بين جميع المواطيين تتضمن احترام كل فرد للحقوق الأساسية للآخرين (د.حمدى عبدالرحمن، 2008،ص41).

ب- النظام الحزبي:

يشكل النظام الحزبي عاملاً مؤثراً في دعم عملية التحول الديمقراطي، وحتى في ظل بروز دور المجتمع المدني تظل الأحزاب السياسية تلعب دوراً مهماً ؛ نظراً للوظائف التي يقوم بها، وتتمثل في التنشئة السياسية، وتجميع المصالح والتعبير عنها، وتنظيم المنافسة الانتخابية، ووضع أجندة صنع السياسة، وتشكيل حكومات فعّالة، واستيعاب الجماعات والأفراد في العملية الديمقراطية.

إن إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحزبي وتقويته، يدعم الحكومة ويضفى الشرعية عليها وينظم المطالب والصراعات من خلال إجراءات محددة، ولعل أحد أهم العقبات التي تواجه النظم التي تحولت للديمقراطية، ويحول بينها وبين ترسيخ ديمقراطيتها هو ضعف المؤسسات الحزبية، وذلك على العكس مما كان سائداً خلال معظم سنوات القرن العشرين، حيث كانت الأبنية الحزبية تمثل أسس النظم الديمقراطية. بالرغم من ذلك فليس كل نظم الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي ذات نظم حزبية ضعيفة.

وا ٍذا كان هناك العديد من النظم الحزبية التي تحولت إلى الديمقراطية خلال

الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي دون أن يكون لديها نظام حزبي مؤسسي فاعل . فإنه مما لا شك فيه أن ذلك سوف يؤثر في نوعية الديمقراطية واحتمال تطورها في المستقبل.

وبالرغم من أن الثورة التكنولوجية العالمية ممثلة في تطور وسائل الإعلام الجماهيري، وزيادة سهولة الانتقال والسفر، والثورة في تكنلوجيا المعلومات، قد أدت إلى تراجع أهمية الوظائف التي تقوم بها الأحزاب كأداة للاتصال مفتوحة بين المواطبين والقيادات السياسية، إلا أن الديمقراطية هي حرية تداول السلطة بين الأحزاب في ظل انتخابات عامة.

وبالرغم من أن التعدد الحزبي في حد ذاته لايعني تحقيق الديمقراطية، إلا أن الأحزاب السياسية تُعد أحد أهم أدوات نشر الثقافة السياسية الديمقراطية، ويتوقف ذلك على طبيعة الإطار السياسي الذي تعمل فيه الأحزاب من ناحية، وطبيعة قياداتها وكوادرها ومدى التزامها بالديمقراطية من ناحية أخري. إن بناء مؤسسات سياسية قوية وعلى رأسها الأحزاب السياسية هو الضمان لتحقيق الديمقراطية.

ج- المجتمع المدني:

لعل أحد التحولات المهمة منذ بزوغ الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي هو الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني على أساس أنه يلعب دوراً محورياً في دعم الديمقراطية من خلال تصحيح أو توجيه أو تقييد سلطة الدولة، كما أن المجتمع المدني يمكن أن يسهم في دعم الديمقراطية من خلال دعم المشاركة، وتنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة، وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وتمثيلها، وتجنيد وتدريب قادة سياسيين جدد(أ.د. شادية فتحي ابراهيم، مرجع سابق،ص41)

وقد ارتبط مولد مفهوم المجتمع المدني ونشأته وتطوره في العالم الغربي بميلاد ونشأة وتطور الدولة الحديثة (سعيد بن سعيد،1992،ص41-65). كما تبلور المفهوم عبر مسيرته في أفكار العديد من المفكرين، حتى أن جذوره يمكن إرجاعها إلى فكرة الإرادة العامة عند "جان جاك روسو" التي تمثل قوة من أجل تحقيق الخير. وتجدد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني على يد "اليكس دى توكفيل"و "هيجل" و"ماركس" و"جرامشي" (عبدالباقي الهرماسي،1992،ص91).

عند الحديث عن المجتمع المدني وعلاقتة بالديمقراطية هنالك عدة ملاحظات يجدر الإشارة إليها(عبدالباقي الهرماسي،1992،ص103):

- يمثل المجتمع المدني كما يشير "لاري دياموند" مجالاً لتنظيم الحياة الاجتماعية التطوعية التي تنمو مستقلة عن سلطة الدولة، وهو بمثابة كيان وسيط يقف بين الدولة والمجال الخاص ويقيد سلطتها، ولكنه يضفي شرعية عليها تكون قائمة على القانون.
- يشمل المجتمع المدني نطاقاً واسعاً من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، وهي: تنظيمات اقتصادية، تنظيمات ثقافية، تنظيمات مهنية وتنموية، تنظيمات مدنية موجهة للدفاع عن قضية ما ، وعادة ما تسعى هذه التنظيمات لتحسين أداء عمل النظام السياسي، وجعله أكثر ديمقراطية.
- تتميز منظمات المجتمع المدني عن الدولة باهتمامها بالقضايا العامة أكثر من الخاصة، وأنها تتسم بالتعددية والاختلاف ما بين منظمات دينية أصولية، أو عرقية شوفينية أو ثورية، وإذا كان المجتمع المدني مستقلاً عن الدولة، إلا أنه أيضاً مستقل عن المجتمع السياسي، لأن اندراج مؤسسات المجتمع المدني تحت سيطرة الأحزاب يفقدها تميزها ويفقدها كثيراً من وظائفها في بناء الديمقراطية.

ويؤدي المجتمع المدني عدداً من الوظائف الديمقراطية يتمثل أهمها فى:

1. إنه أداة مهمة لاستيعاب قوة الحكومات الديمقراطية وتصحيح مسارها، ومحاولة تطبيق القانون وا إخضاعها للرقابة العامة.
2. تنظيمات المجتمع المدني تدعم دور الأحزاب السياسية في زيادة المشاركة السياسية، وزيادة الكفاءة السياسية، ومهارات المواطن الديمقراطي، والتأثير في كفاءة مستويات الحكومة.
3. المجتمع المدني هو مجال حيوي لنمو وتطور خصائص ديمقراطية أخرى، مثل التسامح، والتحديث، واحترام المعارضة.
4. إن مؤسسات المجتمع المدني تؤدي إلى خلق قنوات غير الأحزاب للتعبير عن المصالح وتمثيلها مما يتيح الفرصة لبعض الفئات مثل المرأة والأقليات للتعبير عن نفسها.

* أُستخدم مفهوم المجتمع المدني من جانب مفكري النظرية الديمقراطية بمعنين أساسيين:

أولهما: لكي يشير إلى نمو بعض الحركات المعارضة في دول، مثل: تشيكوسلوفاكيا وبولندا وبلغاريا، هذه الحركات رأت في المجتمع المدني بديلاً لأجهزة القهر التي تملكها الدولة، وقد اتبعوا في ذلك استراتيجيات مختلفة، ونظروا للدولة على أنها معادية للحرية، وحثوا المواطبين على الانضمام لبعضهم البعض.

ثانيهما: أن مصطلح المجتمع المدني أصبح يستخدم كبديل لمفهوم السياسة، أكثر من كونه توسيعاً أو زيادة لمجالات مشاركة المواطنيين في إطار النظم السياسية. وفي هذا السياق يشير مادسون إلي أن مفهومي الديمقراطية والمجتمع

المدني أصبح بالإمكان استخدامهما بشكل تبادلي، فالمجتمع المدني أصبح مفهوماً محورياً، وهو بمثابة المفتاح لتحقيق الديمقراطية والتعامل مع حقوق الإنسان باحترام (أ.د. شادية فتحي ابراهيم، مرجع سابق،ص43).

* ارتبط مفهوم المجتمع المدني في الدراسات المعاصرة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الثقة التي تمثل جوهر المجتمع المدني وأساس فاعليته. ونظراً لأهمية هذا الاتجاه سوف يتم إلقاء الضوء عليه بإيجاز.

الخاتمة:

لعل أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي سعت إلى محاولة استكشاف آفاق مستقبل الديقراطية . أن الاقتراب من الديمقراطية يمكن قياسه على مستويين أو اقترابين مختلفين بهدف قياسها:

أولهما: يركز على الاتجاهات الديمقراطية لدى الأفراد، ومدى اتسام السلوك الاجتماعي بالديمقراطية.

ثانيهما: يركز على المؤسسات الديمقراطية ويمكن قياسها اعتماداً على بيانات الانتخابات، والمنافسة الحزبية، وأداء وانجازات المؤسسات السياسية، مما يُظهر الدولة أكثر أو أقل ديمقراطية.

وفي إطار ماسبق يثور التساؤل حول مستقبل الديمقراطية ؟

إن مستقبل الديمقراطية مرتبط بالواقع ولا ينفصل عنه، وتقييم مستقبل الديمقراطية لابد أن يتم من خلال مسار النظم الديمقراطية وأهم العقبات التي تواجهها، وإذا كان النصف الثاني من القرن العشرين هو عصر انتصار الديمقراطية، إذ اختفت النظم الرئيسة المعادية للديمقراطية، إلا أنه في القرن الواحد وعشرين سوف تواجه النظم الديمقراطية مشكلات عدة تنبع من تعقيدات النظام الاقتصادي العالمي،

والانقسام الثقافي بتداعياته المختلفة على الأنظمة السياسية، وكذلك على المواطنيين.

إضافة إلى ماسبق ومع مطلع القرن الواحد والعشرين . أصبحت فكرة المواطنة في أزمة، وثقافة الديمقراطية مازالت تبحث عن هوية في كثير من الديمقراطيات الوليدة، كما أنها تبدو ضعيفة حينما يجب أن تكون قوية في قلاعها.

إذا كان مستقبل الديمقراطية وثيق الصلة بمسار الدول التي تحولت حديثاً نحو الديمقراطية، فإن عدداً كبيراً من هذه الدول لديه ميل إلى أن يصبح ديمقراطيات غير كاملة، كما يشير "هنتنجتون" ومن ثم لابد من تطويرها عن طريق تكملة عملية التحول الديمقراطي، ومحاولة تحديث هذه الدول عن طريق اخضاعها لحكم القانون، ومؤسسات المجتمع المدني، وخلق مؤسسات مستقرة للمشاركة الجماهيرية التي تعتمد على حكم القانون.

المراجع:

(1) حسن نافعة وآخرون، مقدمة في علم السياسة،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2001)

(2) عبدالغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة،(القاهرة: مركز الدراسات والبحوث- جامعة القاهرة،1993)

(3) أ.د. شادية فتحي ابراهيم،الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، (عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية،2004)

(4)علي الدين هلال،"مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، في علي الدين هلال (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات، (القاهرة: نهضة الشرق، 1986)

(5) أيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد

حسين غلوم،(الكويت: عالم المعرفة،1999)

(6) إكرام بدرالدين،" مفاهيم الديمقراطية الليبرالية"،في علي الدين هلال(محرر)، التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات، (القاهرة: نهضة الشرق، 1986)

(7) جان ماري جونيو، نهاية الديمقراطية،(بيروت: دار الأزمنة الحديثة،1998)

(8) ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997)

(9) نجلاء الرفاعي البيومي الرفاعي، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1997)

(10) سعيد بن سعيد العلوي،" نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث" في مجموعة مؤلفين: المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمقراطية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1992)

(11)عبدالباقي الهرماسي،" المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية العربية"من القرن التاسع عشر الي اليوم: دراسة مقارنة"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1992

(12) ماليوش دجيلدا ، "التحول من الشمولية نحو الديمقراطية في البانيا"، مجلة جامعة الصداقة بين الشعوب،(موسكو:ماكس برس،2001)

(13) د.حمدى عبدالرحمن حسن، "الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية النظم الأفريقية نموزجاً "،(عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية،2008)